

الاستراتيجية الصينية للتموضع في الخريطة الجيوبوليتيكية العالمية

(طموح الرؤية في مواجهة مخاطر التحرك)

**China's Strategy for Positioning in the Global Geopolitical Map
(Vision ambition in the face of the dangers of action)**

ويكن فازية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر)،

ouiikene.fazia@univ-oran2.dz

تاريخ النشر: 2022/12/22

تاريخ القبول: 2022/12/05

تاريخ الاستلام: 2022/10/31

ملخص:

في العقود الأخيرة برزت الصين كقوة صاعدة في العلاقات الدولية تنافس القوى الكبرى للحصول على مكانة في النظام الدولي، ولتحقيق ذلك تعتمد الصين على مجموعة من الآليات كمبادرة حزام- طريق، سياسة الباب المفتوح، الانخراط في قضايا السياسة الدولية كالإرهاب، والقيام بدور الوسيط في الأزمات والنزاعات الدولية.

تهدف الاستراتيجية الصينية العالمية لتحقيق النمو الاقتصادي، زيادة القوة العسكرية، نشر الثقافة الصينية بالإضافة لتحقيق أمنها القومي، رغم الصعوبات التي تواجهها في محيطها الإقليمي والدولي.

كلمات مفتاحية: الاستراتيجية الصينية، المكانة، الباب المفتوح، المخاطر، الطموح

Abstract:

In recent decades, China has emerged as a rising power in international relations competing with major powers to gain a place in the international system, and to achieve this, China relies on a set of mechanisms such as a belt-road initiative, the open-door policy, engaging in international policy issues such as fighting terrorism, and playing the role of mediator in international crises and disputes.

China's global strategy aims to achieve economic growth, increasing military power, spreading Chinese culture as well as achieving its national

security, despite the difficulties it faces in its regional and international environment,

Keywords: Chinese Strategy, Status, Open Door, Risk, Ambition

المؤلف المرسل: ويكن فازية، ouiikene.fazia@univ-oran2.dz

1- مقدمة

يرافق صعود قوى جديدة في النظام الدولي تغيرات في طبيعته والتفاعلات التي تحدث فيه، فقد تأخذ مسارات متباينة تتأرجح بين حدوث المزيد من الاستقرار أو تزايد وتيرة المنافسة والصراع بين هذه القوى من أجل التموقع في السياسة العالمية.

يتحدد مصير النظام الدولي من خلال نوايا هذه القوى ومدى تقبل القوى المتواجدة فعلا لوجودها، فيرى اتجاه أن صعود القوى الجديد يهدد استقرار النظام الدولي بسبب إعادة تشكيل خريطة القوة العالمية تتضمن دول تحاول الحفاظ على مكاسبها ونفوذها في هذه الخريطة وقوى جديدة تحاول بدورها اثبات قوتها وأحقيتها بالمركز الجديد الذي وصلت إليه.

فالتوجه الواقعي يرى أن الصراع على القوة هو جوهر العلاقات الدولية، فالدول غير متأكدة من نوايا بعضها البعض ولا تتفق فيها وأي تحرك لمراكز اللاعبين الدوليين سيزيد من درجة التخوف مما يجعل ردود الأفعال المتوقعة تأخذ طابعا صراعيا، في حين يرى اتجاه آخر أن صعود قوى جديدة في النظام الدولي من شأنه إعادة التوازن بين القوى العالمية لا يصل لدرجة الصراع رغم أنه لا يخلو من المنافسة.

تحتل الصين في العقدين الأخيرين كقوة صاعدة في العلاقات الدولية تحاول التوغل في النظام الدولي بالاعتماد على القوة الناعمة التي أساسها اقتصاد قوي وتبني استراتيجيات سمحت لها بالانتشار في الخريطة الجيوبوليتيكية العالمية بسلاسة من خلال تزايد نفوذها الاقتصادي، والذي تطمع من خلاله الحصول على مكانة بين القوى العظمى على المستوى الدولي.

يقوم الفكر الاستراتيجي للصين على مبادئ وقناعات خلقت منها تجربة فريدة جديدة بالتحليل والتوغل في تمايزها السياسي، الاقتصادي، العسكري وحتى الثقافي، من خلال جملة من الآليات التي تحاول من خلالها الصين عكس قدراتها في مكانة دولية تنافسها فيها العديد من القوى التقليدية، فقد أدى صعود

الصين في العقدين الأخيرين على المستوى الدولي الى طرح العديد من التساؤلات حول الدور الذي ستبناه وحدوده وآليات تحقيقه في ظل المنافسة التي تواجهها من قوى إقليمية ودولية.

ستحاول الدراسة لقاء الضوء على استراتيجية الصين لتحرك خارجيا ومحاوله التموضع مع القوى الكبرى في خريطة القوة العالمية، من خلال التطرق لعوامل قوة الصين في جميع المجالات الاقتصادية، العسكرية، السياسية والجيوبوليتيكية، بالإضافة الى رؤية صناع القرار الصينيين لهذه الاستراتيجية.

أهمية واهداف الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في ابراز المحاولة الصينية للتوقع والانخراط في السياسة العالمية كقوة موازنة وتكريس حالة تعدد الاقطاب ما يطرح امكانيات التصادم مع القوى المهيمنة، وستحاول الدراسة التركيز على أولويات الاستراتيجية الصينية في تحركاتها الخارجية مع ابراز التحديات والتكاليف الاستراتيجية والاقتصادية التي تواجه الصين في محاولتها لتنفيذ استراتيجيتها لتحقيق مكانة دولية.

الاشكالية

تطرح الدراسة إشكالية: ما هي طبيعة الاستراتيجية الصينية للتموقع في السياسة العالمية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة تقترح الدراسة **الفرضيات العلمية** التالية:

* **الآليات** المتعددة التي تبنتها الصين في تحركها على مستوى السياسة العالمية هدفها إنجاح الاستراتيجيات الموضوعة لضمان أمنها القومي وإبراز قوتها في جميع المجالات، وضمان إمداد صناعاتها المتطورة باستمرار بالموارد الطبيعية خاصة الطاقوية منها.

* **كلما** عبرت الصين من خلال الأولويات الاستراتيجية التي تبناها عن رغبتها في التوغل في تفاعلات النظام الدولي، كلما أثار ذلك مخاوف لدى القوى الكبرى سواء إقليميا أو دوليا والذي ترجم في الكثير من العقبات التي تواجه الصين لوقف طموحها.

المنهجية المتبعة:

اعتمدت الدراسة على جملة من الأدوات المنهجية والمداخل النظرية أبرزها: منهج دراسة الحالة من خلال تركيز الدراسة على النموذج الصيني كقوة صاعدة في العلاقات الدولية ومدى تأثير حضورها في تراتيبات القوة العالمية

المنهج المقارن: من خلال مقارنة سلوك الصين بالقوى الكبرى الإقليمية والعالمية والعقبات التي تواجهها في هذا التحرك، لاستخلاص مدى نجاعة سياستها في إبراز مكانة الصين في السياسة الدولية.

المنهج الإحصائي: يبرز استخدامه في استعراض البيانات الاقتصادية والعسكرية والمالية للصين وكيف استفادت منها الصين في إبراز قوتها عالميا.

بالإضافة الى **نظرية الدور** في العلاقات الدولية والتي تُعنى بالسلوكيات والقرارات والافعال التي تتخذها الدول في محاولتها لصنع مكانة لها على المستوى الدولي، ويرتبط هذا الدور بمدى إدراك صانع القرار لإمكانيات دولته والفرص التي يمكن أن توفرها هذه الإمكانيات، بالإضافة للمخاطر التي قد تتعرض لها في تحركها هذا، وكذلك تأثيرها بالأطراف الخارجية الأخرى.

واستخدمت الدراسة هذه النظرية لإبراز الدور الصيني الجديد في السياسة العالمية، ومدى تأثيرها وفق هذا التحرك على الأحداث الدولية في العقدين الأخيرين، وماهي الآليات والاستراتيجيات التي اعتمدتها الصين لتقوية هذا الدور، وكيف أثر هذا الدور على الأطراف الدولية المتفاعلة معها.

للإجابة على الإشكالية المطروحة تقترح الدراسة التطرق أولا الى العوامل المؤثرة في خيارات الصين الخارجية بشكل عام وطموحها للهيمنة بشكل خاص، ثم تناول أولويات الاستراتيجية الصينية للتحرك خارجيا والتموقع في الخريطة الجيوبوليتيكية العالمية، بالإضافة الى الآليات المعتمدة بغرض تحقيق ذلك، وأخيرا تقييم التحديات التي تعترض الطموح الصيني كقوة صاعدة لإظهار قوتها.

2-العوامل المتحكمة في طموح الصين و توجهاتها الخارجية

نتيجة تزايد وتيرة التطور الاقتصادي للصين في العقود الأخيرة تشجعت لبناء سياسة طموحة تخرجها من صفة القوة الإقليمية لتحاول تقمص دول القوة العالمية من خلال تبني العديد من الاستراتيجيات واعتماد جملة من الآليات، ويتحكم في طموحات الصين كقوة الصاعدة في السياسة الدولية العديد من المتغيرات أبرزها:

2-1- طموحات ورؤية قادة الصين للدور العالمي لبلدهم:

فتحركات الدول في الساحة العالمية مرتبطة برؤى قادتها واستشرافهم لمستقبل بلدانهم، وبالنسبة للصين يعتبر الرئيس الحالي شي جين بينغ من أقوى الرؤساء الذين حكموا الصين منذ عقود، إذ أعتمد سياسة خارجية طموحة لتكريس قوة الصين في محيطها الاقليمي والعالمي، ويدعمه في هذا التوجه قادة الحزب الشيوعي، كما يحظى بتأييد قطاعات اقتصادية شاسعة ما سهل عليه ترجمة الإمكانيات الضخمة للصين في صورة نفوذ عالمي يحسب له من قبل القوى الكبرى التقليدية.

2-2 - احتياجات الصين:

نتيجة التطور الكبير الذي عرفه الاقتصاد الصيني في العقود الأخيرة، فقد عرف اقتصادها نموا متزايدا بقيمة 6.5% سنة 2018 ووصل سنة 2021 ما قيمته 8.10 %، كما تتنوع صادراتها في السوق العالمية وتعتبر ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية بناتج محلي يقدر بـ 12.24 ترليون دولار سنة 2017، وصل الى 17.73 ترليون دولار سنة 2021 (البنك الدولي، 2021)، رغم الأزمة الصحية التي أثرت على النشاط الاقتصادي العالمي.

هذا التطور يفرض على الصين أعباء الاستمرارية ومحاوله التفوق ما يزيد من التزاماتها واستثماراتها الاقتصادية خاصة في مجالها الحيوي، كما ان التوترات التي تعرفها في علاقاتها الخارجية خاصة دول الجوار تفرض على الصين كتحدي ضرورة تنمية قدراتها العسكرية وحماية أمنها القومي من أي تهديد.

2-3 - الإمكانيات التي تتوافر عليها الصين:

تتفاوت الدول من حيث الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والعلمية ودرجة مناعتها للمشكلات الداخلية والتحديات الخارجية، وامكانياتها الجغرافية والبشرية.

بالنسبة للصين تملك العديد من الامكانيات التي تؤهلها للعب دور مؤثر في النظام الدولي إذ تبلغ مساحتها 9.6 مليون كلم² ولها حدود سياسية من الشمال مع منغوليا، روسيا وعدد من جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقا، ومن الغرب افغانستان، باكستان والهند ومن الشرق كوريا الشمالية والجنوبية، اليابان، ومن الجنوب النيبال، بورما، لاوس، وتايلند.

كما تمتلك امكانيات اقتصادية ضخمة أهلتها لتحل مراتب متقدمة على المستوى العالمي، إذ تمتلك ثاني أكبر اقتصاد في العالم وتتصدر الترتيب العالمي في عدد السكان وحجم جيشها وقدراته العسكرية، إذ

تمتلك الصين جيشا عدد أفرادة يقدر بـ 2 مليون جندي، وتحتل المركز الثاني عالميا من حيث الانفاق العسكري بـ 215 مليار دولار سنة 2016.

2-4- طبيعة تفاعلات الصين الإقليمية والدولية وأثرها على القوى المنافسة لها:

المسرح الدولي يشبه لعبة الدومينو وأي حركة من الدولة يستتبعه تحركات الفواعل الاخرى (سلطان، 2013، الصفحات 115-118)، لذلك وجب على الدول حساب تحركات اللاعبين الآخرين، يبرز هذا التأثير بالنسبة للصين من خلال طبيعة تحالفاتها في محيطها الإقليمي والدولي، بالإضافة الى حالات التوتر والنزاع التي تواجهه في إطار تحركها الخارجي خاصة في منطقة الباسيفيك، وبحر الصين الشرقي والجنوبي. تملك الصين من مقومات القوة (الاقتصادية، السياسية العسكرية) ما يجعلها قوة محورية في النظام الدولي في السنوات الأخيرة، وهو يعتبر تهديدا لمكانة القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول احتواء هذا النفوذ المتزايد للصين من خلال العديد من التحالفات كتتحالف كواد "QUAD" الذي يضم الى جانبها كل من الهند، استراليا واليابان، بهدف محاصرة التوسع الصيني في منطقة آسيا والمحيط الهادي (يوسف و هاشم، 2022)، من خلال مناورات عسكرية ما يعزز فكرة التحالف العسكري بين هذه الدول وهو ما اعتبرته الصين تهديدا لها ومحاولة لاحتوائها.

2-5- التحديات والمخاوف التي تواجه الصين

يحرك الصين للتفاعل خاصة في محيطها الإقليمي وجود خلافات مع دول الجوار ومخاوف من احتوائها من بعضها كروسيا، اليابان والهند، وتعاني الصين من توتر علاقاتها مع العديد من المجاورة بهدف الحصول على النفوذ السياسي والجغرافي والاقتصادي، ويتركز هذا الصراع حول مساحات واسعة من بحر الصين الجنوبي وجزر متنازع عليها في بحر الصين الشرقي، بالإضافة لمنطقة حدودية في الهيمالايا، وهذه العدوات تثير مخاوف الصين من حصارها من قبل الدول المجاورة التي تعتبر قوى اقليمية منافسة لها.

3- الأولويات الاستراتيجية للصين للتموقع في الخريطة الجيوبوليتيكية العالمية

تقوم الاستراتيجية الصينية في فرض مكانتها دوليا على أولويات لدى صانع القرار، اذ تسعى الصين من خلال تحريك إمكانياتها الاقتصادية والبشرية على المستوى الاقليمي والدولي الى تحقيق العديد من الأهداف الإستراتيجية أبرزها:

3-1- التواجد في الساحة الدولية وفرض مكانتها

يتميز التحرك الصيني في السياسة الدولية في العقود الأخيرة بالتنوع سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي من خلال المشاركة الفعالة في المنظمات الدولية والإقليمي كمنظمة شانغهاي، آسيان + 3، مؤتمر قمة شرق آسيا.

ففي سنة 1996 أسست الصين مع روسيا مجموعة شنغهاي التي أصبحت بداية من جوان 2001 منظمة شنغهاي "SCO"، وتهدف الى:

*مكافحة الإرهاب وحماية الامن القومي للبلدين ومهدداته في منطقة آسيا الوسطى.

*التعاون في مجال الطاقة وتطوير البنى التحتية (vairon, 2011, p. 137).

*الدفاع عن مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية: وذلك بعد استخدام القوة الا كخيار أخير.

أصبح لمنظمة شنغهاي دور هام في اسيا الوسطى خاصة مع التدخل الأمريكي في أفغانستان سنة 2001 باسم الحلف الأطلسي.

3-2- تحديث الجيش الصيني وبناء قوة عسكرية عالمية

تقوم الاستراتيجية الصينية لتقوية دفاعاتها وتدعيم قدراتها العسكرية على جملة من الإجراءات أبرزها:

- تحديث الجيش الصيني وتحسين قدراته مستعينا بالتكنولوجيا الحديثة، من حيث التركيبة البشرية

والأسلحة والمعدات، بما يتماشى مع استراتيجية تحديث الدولة في جميع المجالات بحلول عام 2035.

-مضاعفة الجيش الصيني مشاركته في عمليات حفظ السلام ففي عام 2018 شارك 2500 جندي

صيني في تسع عمليات، لتصبح أكبر مساهم في مجلس الأمن من حيث عدد الموظفين في عمليات الأمم المتحدة.

- تحويل القوات المسلحة الشعبية إلى قوات عالمية المستوى بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين

من خلال:

*تحديث القوات الجوية لجيش التحرير الشعبي الصيني (PLAAF) وتوسيع مهامها الدفاعية

والهجومية وعد اقتصارها على حماية الإقليم.

• القوات البحرية: عملت الصين على نقل مهامها من الدفاع عن البحار القريبة إلى الحماية في

البحار البعيدة"، خاصة مع إقامة قواعد عسكرية خارج الحدود كقاعدة جيبوتي، حيث عملت على زيادة

عدد الطرادات من 16 سنة 2012 إلى 56 عام 2018، وحسب احصائيات 2019 تملك الصين 4

غواصات صواريخ باليستية تعمل بالطاقة النووية (SSBNs)، و6 غواصات هجومية نووية، و50 غواصة هجومية تعمل بالديزل.

• الجيش الباليستي النووي والتقليدي - الجيش الرابع، مع 290 رأساً نووياً وفقاً لتقديرات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (Cordier-Lallouet, 2020).

نص "الكتاب العسكري الأبيض" الذي أصدرته الصين في ماي 2015 على ضرورة حماية البحار والدفاع عن الشواطئ الصينية، وهو ما يبرز انتقال الاستراتيجية العسكرية الصينية من التركيز على القوات البرية واعطاء أهمية أكبر لحماية حقوقها البحرية.

في إطار هذه الاستراتيجية تعتبر الصين بحر الصين الجنوبي ومعظم الجزر الواقعة فيه ضمن سيادتها انطلاقاً من أحقيتها في بسط سيادتها على 12 ميلاً بحرياً، واعتبارها مياهاً إقليمية لا يحق انتهاكها، لفرض ذلك على أرض الواقع قامت الصين بإقامة مطارات وأعلنت عن نيتها لبناء منظومة دفاع جوي في المنطقة (أبو عامود، 2015)، رغم أن قرار محكمة التحكيم الدائمة سنة 2016 كان ضد مطالب الصين الإقليمية في بحر الصين الجنوبي (قسم، 2018، صفحة 148).

هذه الاستراتيجية أثارت مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أعلنت عن استراتيجية إعادة التوازن سنة 2012 كرد فعل على ذلك، والتي تعتر من خلالها بنشر 60% من قواتها البحرية والجوية بآسيا والمحيط الهادي، وتنتظر الصين من جهتها لهذه الاستراتيجية على أنها محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية لاحتوائها ومحاصرتها من خلال نشر قواتها بالقرب من السواحل الصينية والتعاون مع منافسيها الإقليميين كإندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية... الخ (أبو عامود، 2015)، ولمواجهة هذه السياسة عمدت الصين التركيز على هذه المنطقة في مبادرة الحزام والطريق.

لكن رغم هذه الاستراتيجية الطموحة التي تنتهجها الصين إلا أنها تضع قيوداً بسبب عدم استعدادها بعد لتحمل تكاليف التحرك، فحسب وليد عبد الحفيظ: "إذا كانت الصين هي القوة الأكثر تسارعاً في الصعود، فإنها لن تتمكن من تحمل أعباء القيادة - بل ليست متعجلة لهذا -، وهو ما سيجعل بنيتها وتفاعلات النظام الدولي أقرب للنمط "الفوضوي"، وتتعزز هذه الفوضى بالتنافس في آسيا بين القوى المركزية وعلاقات العداء بينها (إندونيسيا والصين وباكستان) من ناحية و(اليابان والصين وكوريا) من ناحية أخرى" (عبد الحفيظ، 2013).

3-3- تقوية الاقتصاد عبر رفع وتيرة النمو الاقتصادي:

أصبحت الصين منذ سنة 2010 ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ومن المتوقع ان تحتل الصدارة في حدود سنة 2030، ويشير تطور الدخل القومي للصين الى التطور الكبير الذي عرفه اقتصادها.

جدول رقم 1: تطور الدخل القومي الصيني

السنة	1978	2005	2010	2018
الدخل القومي (مليار دولار)	150	2286	6087	13608

Source : (Cordier-Lallouet, 2020)

اتخذت الصين منذ نهاية القرن العشرين خيار تقوية المؤسسات العمومية وإعادة تنظيمها لتسهيل دمجها مع شركات عالمية، ففي الصناعة العسكرية احتلت شركة صناعة الطيران الصينية (AVIC) المرتبة السادسة عالميا برقم أعمال بلغ 20.1 مليار دولار، تليها شركة صناعات شمال الصين (NORINCO) في المركز الثامن (Cordier-Lallouet, 2020)، ما يبرز حرص صناع القرار على تقوية التواجد الاقتصادي للصين في التجارة الدولية.

ساهم النمو الاقتصادي في منح الصين قوة تفاوضية وتأثير على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية، وأصبح التفاعل على المستوى الدولي أولوية لدى الحكومة الصينية لتعزيز المكانة وضمان التمتع بين القوى الكبرى.

كما انضمت الصين الى مجموعة البريكس BRICs (الصين، روسيا، الهند، البرازيل، وجنوب افريقيا) لمواجهة الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وهو ما منحها قوة تفاوضية وقدرة على إظهار قوتها الاقتصادية وممارسة تأثيرها في القضايا الدولية - (vairon, 2011, pp. 137-138)

تزايدت القوة الاقتصادية للصين ساهم في إثارة قلق الدول المجاورة وحتى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، إذ برزت كتهديد لهم، وفي المقابل انعكس هذا التطور داخليا بتزايد وتيرة التنمية وحدوث حركية داخلية وتزايد المطالب بالانفتاح السياسي (vairon, 2011, p. 138).

3-4- تحقيق الأمن الطاقوي:

تسعى الصين في إطار توسيع نشاطاتها الاقتصادية الى ضمان تدفق الطاقة، وهو ما يفسر تزايد الاهتمام الصيني بمنطقة الشرق الأوسط خاصة من خلال مبادرة حزام- طريق التي أعلنت دول الخليج المشاركة فيها، وهو ما فتح فرص ضخمة للصين للاستثمار في المنطقة وتزايد التعاون العسكري مع دولها من خلال صفقات بيع أسلحة وأنظمة عسكرية، كما استطاعت الصين اقناع المملكة العربية السعودية بالانضمام الى منظمة شنغهاي "SCO" كشريك (جنان خليفة و عباس هاشم، 2022).

فمنذ سنة 2000 عملت الصين على توطيد علاقاتها مع مورديها الرئيسيين للطاقة في المنطقة العربية، وبناء علاقات تسودها الثقة خاصة مع المملكة العربية السعودية، الامارات، الجزائر، عمان، وإيران (vairon, 2011, p. 140).

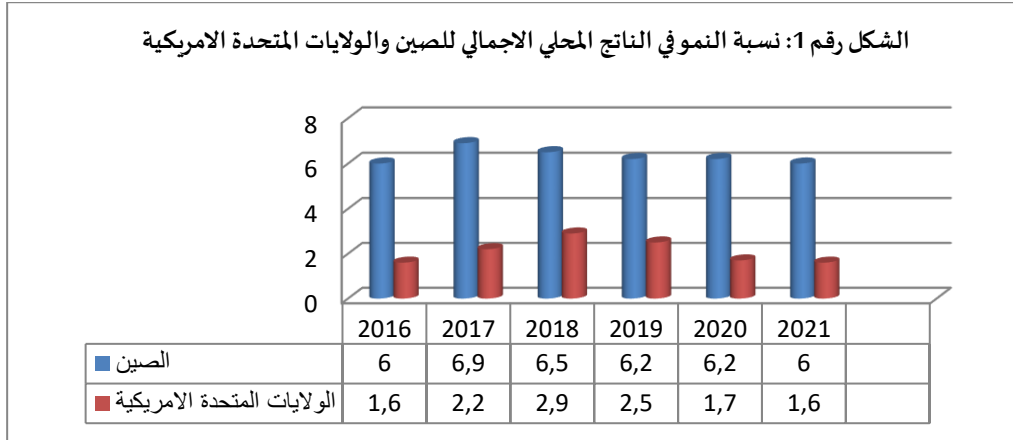
4- أليات الصين في تحقيق استراتيجيتها للتموقع في الخريطة الجيوبوليتيكية العالمية

تسعى الصين لإيجاد مكان بين القوى الكبرى كقوة صاعدة استطاعت أن تثبت قدراتها الاقتصادية والعسكرية وهو ما أثار المخاوف لدى القوى الإقليمية والدولية حول نوايا الصين من هذا التحرك، في هذا الاطار يتساءل جون إكنبيري "John Ikenberry" إذا كانت الصين تحاول احداث تغيير جوهري في النظام العالمي الحالي وإعادة تشكيله أم أنها تسعى للانخراط فيه وتصبح جزءا منه، ويرى أنه حتى وإن حاولت الصين قلب موازين القوة إلا أن طبيعة النظام الدولي الحالي يختلف في ظروفه وفواعله عن ما واجهته القوى الصاعدة السابقة في تاريخ العلاقات الدولية ، لأنها ليست في مواجهة هيمنة الولايات المتحدة الامريكية وحدها بل في مواجهة منظومة غربية متكاملة ومندمجة تمتلك مؤسسات متماسكة يصعب اختراقها وإزالتها (قسوم، 2018، الصفحات 151-152).

وفي هذا الإطار يؤكد "زنغ بيجيان" أن الصين اتخذت الخيار السلمي في تفاعلها في النظام الدولي، ويصعب عليها أن تسلك نفس مسلك القوى الصاعدة السابقة واستخدام القوة لإبراز مكانتها وقدراتها ومحاولة الهيمنة (قسوم، 2018، صفحة 153) ، لذلك فالاحتمال الراجح هو انخراط الصين في صعود سلمي في هرمية النظام الدولي والاندماج فيه باستخدام القوة الناعمة.

4-1- مبادرة حزام -طريق (خط الحرير الجديد)

أدى التطور الإقتصادي الذي عرفته منطقة شرق آسيا إلى تقارب مستويات نمو اقتصاديات المنطقة مع تلك في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية، تبرز مبادرة الحزام والطريق كمحاولة من الصين كدولة من المنطقة لفرض هيمنتها على المستوى الاقليمي، ومنافسة الولايات المتحدة الامريكية على المستوى العالمي، وخاصة أن مؤشراتنا الاقتصادية تدعم هذا التوجه، إذ يبرز الشكل أدناه تفاوت مستويات نمو الناتج المحلي بين البلدين لصالح الصين ما يبين مدى تسارع النمو الإقتصادي لهذه الاخيرة ما يرسحها في السنوات المقبلة لتتزعّم الترتيب العالمي.



Source: (البنك الدولي، 2021)

(البنك الدولي، 2019)

تعتبر مبادرة الحزام الطريق BRI إحدى الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الصين في سياستها الخارجية لزيادة نفوذها على المستوى الاقليمي والدولي، فرغم أنها مبادرة اقتصادية الا أن أبعادها السياسية والأمنية والثقافية تبرز مع التقدم في المشاريع المبرمجة وتفاعل الدول معها.

فالمبادرة هي مشروع طموح يتكون من طريق بري يربط الصين بامتداداتها القارية في جنوب ووسط آسيا وصولاً الى أوروبا الغربية، بالإضافة للطريق البحري الذي يمر عبر ادول الخليج وافريقيا وجنوب شرق آسيا (Ruta, 2018)، وسيكلف الصين 12 ضعف ما انفقته الولايات المتحدة الامريكية في مشروع مارشال لإعادة اعمار اروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ويشمل ربط خطوط نقل وتشييد بنى تحتية في منطقة جغرافية واسعة تضم 76 دولة في اسيا، اوربا وافريقيا، وسيؤثر في 60% من سكان العالم (Holmes , 2018).

لكن رغم التوقعات الإيجابية التي رافقت مبادرة الحزام - الطريق إلا أن الصين واجهت العديد من الصعوبات في المناطق التي شملتها المبادرة لارتباطاتها في إطار التجارة العالمية بمشاريع واستثمارات أخرى مع قوى اقليمية وعالمية، والتي تهدف بدورها الى إقامة مبادرات مضادة لمواجهة المنافسة الصينية.

فرغم انضمام دول متقدمة كألمانيا وبريطانيا للمبادرة إلا ان الصين تواجه تنافسا من قوى عالمية كروسيا في آسيا الوسطى ومحاولات الولايات المتحدة الأمريكية لاحتوائها في القرب الجغرافي لها عبر مشروع **محور اسيا ومعااهدة التجارة عبر الهادي**، ما يكبدها تكاليف اقتصادية وحتى سياسية اضافية لمحاولة استمالة الدول الواقعة في منطقة التنافس خاصة وأنها مهمة لإنجاح المبادرة.

يرى الخبراء أن مبادرة الحزام- الطريق مشروع أقدمت عليه الصين لمواجهة استراتيجية إعادة التوازن التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا والمحيط الهادئ منذ 2011، وهذا التنافس بين القوتين بالإضافة الى توتر العلاقات الصينية الأمريكية بسبب الخلاف حول عدد من القضايا مثل حقوق الإنسان والدعم الأمريكي لتايوان، ما يجعل المشروع عرضة للعوائق وقد يواجه صعوبات خصوصا مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة مما يعظم من فرص المواجهة بين القوتين.

فالولايات المتحدة الأمريكية تنظر للمؤسسات المالية التي استحدثتها الصين لدعم مبادراتها والمتمثلة في البنك الآسيوي للاستثمارات في البنى التحتية (AIIB) وصندوق طريق الحرير (NSRF) على أنها مؤسسات منافسة لنظام بروتن وودس "Bretton Woods" الذي أنشأ صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في اعقاب الحرب العالمية الثانية، لذلك تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ثني الدول الحليفة لها والمشاركة في مبادرة الحزام- الطريق عن التعامل مع هذه المؤسسات وتشكك في نجاعتها ومردوديتها الاقتصادية (Camonfour-Jobin, Lopez, Gayraud, & Gaudry, 2018).

ان التحرك الأمريكي في منطقة آسيا لمواجهة النفوذ الصيني ويجد مبرراته في قوة الاقتصاد الصيني وتزايد وتيرة نموه، بالإضافة الى افصح القادة الصينيون عن ان الهدف من تعزيز المكانة الاقليمية والدولية للصين هو اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يكون للصين فيه مكانة استراتيجية، بعيدا عن هيمنة القوى الكبرى والمستهدف الاكبر هو الولايات المتحدة الأمريكية (زيغنييف، 2008، صفحة 191)، إذ ترفض الصين منذ نهاية الحرب الباردة الهيمنة الأمريكية واعلنت صراحة عدم موافقتها على منطق هذه الأخيرة في استخدام القوة وفرض العقوبات على الدول (الحسيني، 2015، صفحة 44).

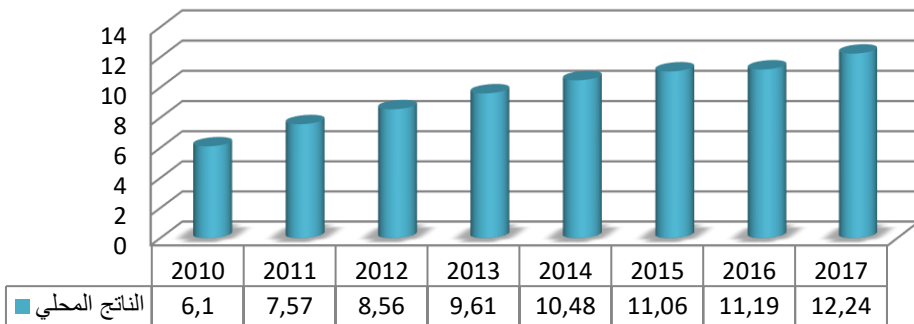
ولمواجهة هذه الاستراتيجية الطموحة للصين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة مشاريع مضادة تبرز رغبتها في الحفاظ على مكاسبها ونفوذها في منطقة آسيا، كمشروع محور آسيا "Pivot to Asia" ومعاهدة التجارة الحرة " التجارة عبر الهادي والتي تضم كل دول شرق آسيا ماعدا الصين، ما يعطي انطباع بأنه مشروع موجه ضدها.

4-2- استراتيجية الباب المفتوح

منذ منتصف القرن 19 حرصت الصين على بناء دولة عصرية وحديثة تضمن لها القدرة على مواجهة القوى الكبرى، ولضمان نجاح ذلك انتهجت سياسة انعزالية حدث من تنامي دورها في السياسة العالمية، وتهدف الى تحقيق تنمية داخلية وتقوية صناعاتها وضمان الاستقرار والوحدة الداخلية (عطوان، 2004، الصفحات 94-95).

فإلى وقت قريب اعتمدت الصين على سياسة حماية الحدود في إطار استراتيجية "سور الصين العظيم" التي تقوم على التفوق داخل حدودها وتجنب القيام بأي دور اقليمي أو عالمي (المشاقبة، 2014، صفحة 383)، لكن مع توسع المصالح الصينية خارج حدودها وبرز مسألة الأمن الطاقوي، بدأت الصين في اعتماد استراتيجية "الباب المفتوح" وذلك بتسخير كل آلياتها الدبلوماسية لتكريس التواجد الصيني في الاقتصاد العالمي (المشاقبة، 2014، صفحة 376) مدفوعة بتزايد نسبة نمو اقتصادها بوتيرة ثابتة. في إطار هذه الاستراتيجية تظهر الصين في العقود الأخيرة كدولة عظمى تشهد نسب عالية ومتزايدة من النمو الإقتصادي (6% إلى 12%) كما يبرزه الجدول أدناه، تعكس طموحاتها لإبراز قوتها.

الشكل رقم 2 : الناتج المحلي الاجمالي للصين 2010-2017 (ترليون دولار امريكي)



Source : (البنك الدولي، الصين، 2021)

وتحاول الصين ان تتموضع في الخريطة العالمية من خلال إعادة صياغة أهداف سياستها الخارجية وإبراز طموحها في التحرك خارج مجالها الحيوي من خلال إطلاق مشاريع وشراكات ومبادرات اقتصادية أبرزها مبادرة الحزام-الطريق.

هذه المبادرة تبرز عدم رضا الصين عن مكانتها في النظام الدولي مقارنة بمقومات القوة التي تملكها، من خلال تخليها عن سياسة الحذر والتحفظ في إبراز قدراتها وامكانياتها في التأثير.

4-3-الدخول في منافسة لضمان تدفقات الطاقة

يحتل النفط صدارة مصادر الطاقة في الفترة المعاصرة فهو عصب النشاطات الاقتصادية لدول العالم خاصة الكبرى، مما جعل امتلاك هذا المورد الاستراتيجي عامل قوة ويساهم في تحديد مكانة الدولة في السياسة العالمية، وتتنافس الدول خصوصاً الصناعية على امتلاك أكبر كمية من النفط وتوسيع احتياطياتها منه وضمان لحصولها على حاجاتها من هذا المورد

يعتبر النفط عصب الاقتصاد العالمي ما يجعل السيطرة عليه ضمان للدول لاستمرار عمل آلياتها الصناعية والعسكرية ويجعله محور الصراع والتنافس خاصة بين الدول الكبرى للسيطرة على مصادره (العناني، 2018).

أهمية النفط في السياسة العالمية تتجاوز الدول المنتجة له فهي ليست بيع وشراء فقط، فبالإضافة الى مناطق الانتاج يتم التركيز على الدول التي تمر عبرها انابيب النفط، الموانئ التي تصدر من خلالها، الممرات والقنوات التي تمر عبرها ناقلات النفط (مضيق البسفور، هرمز، باب المندب، قناة السويس... الخ)، الاسواق التي تباع فيها، الدول التي تعتمد في اقتصادها على وجود هذه المادة الاستراتيجية وهي كثيرة، وتنافس هذه الاخيرة للسيطرة على تدفق النفط في الاقتصاد العالمي (سلطان، 2013، صفحة 88).

أدى التطور الإقتصادي الذي عرفه الاقتصاد الصيني في العقدين الماضيين الى انتقال الصين من دولة مكتفية بقدراتها الانتاجية لمصادر الطاقة إلى دولة مستوردة لها منذ سنة 1993، إذ تستورد ما يفوق 50% من حاجاتها وأصبحت ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم منذ 2003، ويتوقع أن تحتل المرتبة الاولى عالمياً في استيراد موارد الطاقة سنة 2025 (المشاقبة، 2014، صفحة 385)، وارتبط هذا الطلب المتزايد الى اهتمام الصين بأمن الطاقة كأحد مقومات أمنها الاقليمي (الحسيني، 2015، صفحة 52).

انعكست زيادة الطلب الصيني على النفط العالمي على صناعة النفط العالمية واحتدام المنافسة بينها وبين المستهلكين الكبار الآخرين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية حول السيطرة على مناطق الانتاج

الرئيسية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وإفريقيا، إذ تسعى الصين إلى توثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول هذه المناطق (عبد العاطي، 2014، صفحة 75).

قامت الصين بمن أجل تأمين تدفقات النفط لاقتصادها بإطلاق مبادرة الحزام والطريق المتكونة من ممرات برية وبحرية تتميز بأنها ممرات عالمية لتصريف النفط من دول المنتجة الى السوق العالمية، وهو الامر الذي يثير حساسية القوى الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي وروسيا، من محاولة بسط نفوذها عليها خاصة في آسيا الوسطى والشرق الأوسط من خلال المشاركة باستثماراتها لتطوير البنية التحتية للدول المعنية والقيام بمشاريع لتطوير شبكات الطاقة وانتاج الكهرباء بناء خطوط انابيب للنفط لضمان تدفق موارد الطاقة الى الصين .

المتبع للمشروع الصيني يلاحظ ارتباطه بإمدادات الطاقة العالمية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، كتحويل ميناء جواردر في باكستان لمركز للطاقة يربط الصين بالشرق الأوسط، ولكن في ظل التنافس بين القوى الكبرى والصراع للاستحواذ على مراكز الإنتاج الكبرى ستجد الصين صعوبة لتحقيق أهدافها.

4-4- الإنخراط في الاستراتيجية الدولية لمحاربة الارهاب

تنخرط الصين في الاستراتيجية الدولية لمحاربة الارهاب، لما تشكله المشكلة من خطر على الامن العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الدولي خاصة وأن مبادرة الحزام-الطريق تعني بمناطق هامة تشهد تهديدات إرهابية حادة يمكن في حال حدوثها أن تعيق المبادرة وتكبد الصين خسائر كبرى.

لذلك عمدت الصين الى جملة من الاجراءات أبرزها:

*منذ 2015 تبنت قانونا لمحاربة الارهاب الذي سمح لجيش التحرير الشعبي الصيني "PLA" القيام بمهام خارجية.

*قامت الصين بفتح أول قاعدة عسكرية لها خارج أراضيها في جيبوتي التي تعتبرها مركز طريق الحرير البحري.

* تطوير شركات أمنية خاصة بهدف حماية مشاريع المبادرة في الدول التي تعرف حالة عدم استقرار أو توجد بها احتمالية وقوع هجمات ارهابية تكبد الصين خسائر في استثماراتها.

* تعمل الصين على نقل خبرتها وتوظيف آلياتها القانونية وقدراتها العسكرية والتكنولوجية في الدول التي تشملها المبادرة في القضايا المتعلقة بمكافحة الجريمة وإدارة الكوارث (Mardell, 2020)

تنشغل الصين بالإضافة الى محاربة خطر الارهاب بالعديد من مهددات الامن الدولي أبرزها الجريمة المنظمة، القرصنة، وانعدام الاستقرار في الكثير من مناطق العالم والتي تشكل نقاط مركزية في مبادرة الحزام والطريق، وهو ما سيكلف الصين أعباء اضافية لمواجهةها ولحماية استثماراتها، انايب النفط، السكك الحديدية والخطوط البحرية (شحرور، 2017).

4-5- العمل على تأكيد مكانتها الإقليمية

في إطار استراتيجيتها للانفتاح أولت الصين أهمية كبرى لمجالها الإقليمي الآسيوي الذي تبحث فيه عن مركز لها خاصة جنوب شرق آسيا (عطوان ع.، 2004، صفحة 94)، وآسيا الوسطى والتي تعتبر امتداد جغرافي لها وحزاما واقيا لها من أي تهديدات أمنية أو ضغوطات من القوى العالمية والإقليمية، كما تزخر بإمكانيات هامة من مصادر طاقوية الى الموقع الاستراتيجية (أعياد و الخويلدي، 2015، صفحة 290).

لتحقيق ذلك انتهجت الصين استراتيجية تقوم على الترويج لمشروعها في المنظمات الإقليمية التي تنتمي اليها والقرية منها كمنظمة شنغهاي للتعاون لآسيا الوسطى، رابطة دول جنوب شرق آسيا، منتدى التعاون الصيني العربي، كما أنشأت صيغة 1+ 16 تجمعها ب 16 دولة في وسط وشرق أوروبا، وإطلاق منتدى الحزام - الطريق للتعاون الدولي في ماي 2017 والذي تعهدت فيه 70 دولة بالمشاركة في المبادرة (Camonfour-Jobin, Lopez, Gayraud, & Gaudry, 2018).

4-6- الخروج من الدائرة الآسيوية والتوجه نحو الاقاليم البعيدة

أ- تحدي التوجه نحو اوروبا

حسب ستراتفور "Stratfor" فالصين في العقد الاخير استثمرت ما قيمته 300 مليار دولار في أوروبا الشرقية، ففي إطار التعاون المشترك استثمرت الصين في أوكرانيا 7 مليار دولار لإعادة تهيئة ميناء يوزني "Yuzhny" بقيمة 40 مليون دولار بهدف استقبال السفن ذات الحجم الكبير (Holmes , 2018).

هذه الاستثمارات في اكرانيا يمكن ان تثير حنق روسيا التي تعتبر هذه الاخيرة منطقة نفوذ مباشرة لها، وتعامل بحساسية كبيرة مع اي تواجد خارجي فيها مثل ما حصل مع الاتحاد الأوروبي الذي حاول احتواء

أكرانيا في مشروعها الحدودي ما أدى الى توتر العلاقات الروسية الاوكرانية وإثارة أزمة القرم ومن بعدها الحرب الروسية الاكرانية منذ فيفري 2022، كما تتحسس دول الاتحاد الاوروبي من السياسة الطموحة للصين وتحاول تبني سياسة حمائية اتجاهاها نتيجة اختلال الميزان التجاري بين الطرفين لصالح الصين.

ب- التوجه نحو افريقيا

تعد الصين الشريك التجاري الاول في افريقيا لتسع سنوات متتالية ، وهو ما أدى حسب وزير التجارة الامريكية ويلبور روس "Wilbur Ross" الى كسب الصين لنفوذ سياسي كبير في القارة نتيجة الاستثمارات المالية الضخمة (Holmes , 2018)، ورغم أن الصين أكبر مستثمر في افريقيا الا أنها تواجه منافسة قوية من الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، بريطانيا...الخ، كما يعترض الطموح الصيني في افريقيا مشكلات متجذرة في القارة كعدم الاستقرار السياسي وتحلف اقتصادياتها وتراجع التنمية البشرية مما يفرض على الصين تكاليف ضخمة لإنجاح مبادراتها.

4-7- القيام بدور الوسيط في الأزمات الدولية

نشطت الصين دورها كوسيط في العديد من النزاعات الدولية، حيث أبانت الصين عن جهود بارزة في حل النزاعات خارج حدودها حيث وصل عدد الوساطات سنة 2017 تسعة، وتهدف الصين من لعب دور الوسيط الى تحقيق الاستقرار في النظام الدولي خاصة في المناطق التي تمر عبرها الممرات الرئيسية لمبادرة الحزام الطريق خاصة جنوب آسيا والشرق الاوسط (سوريا، الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، بنغلادش، ميانمار...الخ)، كما تهدف الصين من جهود الوساطة أن تكون لاعبا دوليا مؤثرا.

ففي إطار الحرب الروسية الأوكرانية امتنعت الصين عن إدانة التدخل العسكري الروسي واعتبرته رد فعل على سياسة التوسع التي ينتهجها حلف الشمال الأطلسي مع الامتناع عن دعم روسيا صراحة، لكن في المقابل حافظت على الشراكة الاستراتيجية بين البلدين واستفادت منها بشكل كبير، كما بادرت بتقديم خدماتها كوسيط لتسوية الازمة (شين، 2022)، ويمكن للصين في حال تفعيل هذا الدور ان يكون أدائها إيجابيا نظرا لعلاقاتها القوية مع الطرفين سواء روسيا أو أكرانيا.

5- التحديات الإقليمية لمواجهة لاستراتيجية الصين لإبراز المكانة الدولية

5-1- تراجع الثقة في علاقتها بدول الجوار

تتميز العلاقات الصينية مع جيرانها بوجود حالة مزمنة من التوتر والخلافات نتيجة تراكم العديد من الأسباب أبرزها الصراع على الزعامة الإقليمية والاستحواذ على النفوذ السياسي والجغرافي والاقتصادي، ودخولها في تحالفات متضادة في الخيارات السياسية والمصالح الاقتصادية.

فرغم انتهاء الحرب الباردة إلا أنها مازالت التوترات مستمرة في شبه الجزيرة الكورية، فتطبيع العلاقات بين الصين وكوريا الجنوبية لم يمنع بروز مظاهر التوتر بين البلدين خاصة مع ظهور مشكلة المشروع النووي لكوريا الشمالية (عطوان ع.، 2004، صفحة 115).

كما تتميز العلاقات الصينية اليابانية بالتوتر وأكبر عقبة أمامها هي الاعتراف بالتاريخ مع انكار اليابان وقوع مذبحه مدينة نانجينغ بشرق الصين عام 1937 على يد قوات يابانية، والتي راح ضحيتها أكثر من 300 ألف صيني وقضية جزر دياويو المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي، فسيطرة الصين على مضيق ملقا "Malacca" يجعلها تسيطر على منفذ اليابان إلى نفط الشرق الأوسط والأسواق الأوروبية (زيغنييف، 2008، صفحة 186)، بالإضافة الى وجود توترات مع العديد من دول جنوب شرق آسيا حول مساحات وجزر في بحر الصين الجنوبي ، إلى جانب نزاعاتها الحدودية مع الهند (باتو و آخرون، 2018، صفحة 400).

تعرف الصين تحديات في بحر الصين الجنوبي، فهي تعبر المنطقة المطلة عليه منطقة اقتصادية وعسكرية خالصة لها وتحت سيادتها ولا يمكن مزاحمتها فيها، وتحاول تكريس ذلك من خلال توسيع بنيتها العسكرية بإنشاء دفاعات جوية، موانئ، 3 مدارج للطائرات، ونشر ما أطلقت عليه دوريات السيادة الجوية والبحرية للصين في المنطقة (Dobbins, et al., 2017, p. 4)، وهو ما نتج عنه صدامات وتوترات في المنطقة سواء مع دول المنطقة كالفيتنام والفلبين (وهي عضو في المعاهدة الأمريكية للدفاع المشترك).

وجود عداوات قديمة للصين مع بعض جيرانها يقف عائقا أمام نجاح مبادرة الحزام-الطريق مثلا، كعلاقتها مع الهند بسبب النزاع الحدودي حول مناطق من الحدود التي تصل إلى 4 آلاف كيلومتر، وما يزيد من توتر العلاقات هو استبعاد الصين للهند من مشروعها وتطوير مشاريع استراتيجية مثل هضبة دوكلام "Doklam" المتنازع عليها مع مملكة بوتان والتي تدعم مطالبها الهند التي تعتبرها منطقة استراتيجية لها (الرحمن، 2019)، وفي إقليم كشمير المتنازع عليه مع باكستان.

وقد عمدت الصين إلى استخدام باكستان من أجل احتواء الهند والحيلولة دون صعودها، وذلك بإنشاء الممر الصيني الباكستاني وهو ممر استراتيجي لربط الصين بالمحيط الهندي من خلال ربط إقليم شين جيانغ بميناء جوادار الباكستاني تجنباً للمرور عبر ملكة "Malacca" واختصار لتكاليف الشحن والوقت، بالإضافة إلى محاصرتها من حدودها البحرية بتواجد الصين في سيريلانكا في إطار المبادرة واهتمامها بمشاريع تقوية البنى التحتية للنقل واستحواذها على أكبر حصة من ملكية ميناء هامبانتوتا "Hambantota" الاستراتيجي (Camonfour-Jobin, Lopez, Gayraud, & Gaudry, 2018)، وهو ما يثير مخاوف الهند وترى في السياسة الصينية محاولة لاحتوائها بدل التعاون معها.

كما توجد حالة تقرب وتنافس بين الصين والدول المجاورة لها في آسيا الوسطى خاصة كازاخستان وقرغيزستان والتي ترى أن الصين تحاول احتوائها وتعتبرها تهديداً لاقتصادها، ويستخدم قادة هذه الدول هذا الشعور لتعبئة السكان ضد التواجد الصيني على أراضيها (Camonfour-Jobin, Lopez, Gayraud, & Gaudry, 2018)، كما تزداد حدة التنافس في آسيا الوسطى بين الصين ومبادراتها الحزام والطريق وبين روسيا وطموحها لبناء أوراسيا العظمى.

هذه التوترات مع دول الجوار أدت إلى احتدام سباق التسلح في المنطقة، إذ تحتل القوى الإقليمية مراتب متقدمة في الانفاق العسكري على مستوى العالم.

الجدول رقم 2: الانفاق العسكري للصين والقوى العالمية والإقليمية المؤثرة في آسيا

الدولة (الترتيب العالمي)	الولايات المتحدة الأمريكية (1)	الصين (2)	روسيا (3)	الهند (5)	اليابان (8)	كوريا الجنوبية (10)
الانفاق العسكري سنة 2016	611	215	69.2	55.9	46.1	36.8
نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي (%)	3.3	1.9	5.3	2.5	1	2.7

المصدر: (باثو وآخرون، 2018، الصفحات 393-394)

هذه التحديات بين الدول المتجاورة جعلت الصين تفكر في محاولة التخلص من تأثيراتها على تحركاتها بأن تربط تجارتها الخارجية بمناطق بعيدة عن هذا التوتر كإفريقيا وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية.

5-2- تحدي النزاعات الإقليمية:

كالنزاع الهندي الباكستاني والذي يقوض أي محاولة للصين لتطبيق مبادرة الحزام والطريق في جنوب آسيا وهي منطقة استراتيجية لنجاح الطريق البحري للمبادرة (Camonfour-Jobin, Lopez, Gayraud, & Gaudry, 2018)

(Gayraud, & Gaudry, 2018)، فأى محاولة للتقرب من أحد طرفي النزاع واقامة مشاريع على اراضيه يثير مخاوف الطرف الآخر من أن تكون هذه الخطوة ضده، فمشروع الممر الصيني الباكستاني اعتبرته الهند تهديدا مباشرا لها ما دفعها لطرح مشروع ممر نغو آسيا -إفريقيا مع اليابان كرد فعل.

5-3- السياسة المضادة للقوى الاقليمية

أقدمت اليابان سنة 2015 على إطلاق الشراكة الموسعة من أجل البنية التحتية، سرعان ما انضمت اليها كل من الولايات المتحدة الامريكية وأستراليا بغرض تنسيق جهودها لإنشاء آلية للتنسيق بينها لمواجهة المد الصيني خاصة البحري (Mardell, 2020)، كما طرحت مع الهند مشروع "ممر نغو آسيا -إفريقيا" سنة 2017، ويركز على إنشاء الممرات البحرية الجديدة الرابطة بين القارة الأفريقية والهند وغيرها من البلدان في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا (براكريتي ، 2017)، بحيث يربط ميناء جمنغار بولاية غوجارات مع جيپوتي في خليج عدن، وموانئ مومباسا وزنجبار بالموانئ القريبة من مادوراي، وربط ميناء كالكتا بميناء سيتوي في ميانمار.

من جهتها أعلنت روسيا عن مشروعها "أوراسيا العظمى" من خلال التكامل الإقتصادي بين الدول الاعضاء في رابطة الدول المستقلة (تضم الرابطة 12 دولة هي: روسيا، بلاروسيا، أذربيجان، كازاخستان، قرغيزستان، مالدوفيا، طاجاكستان، تركمانستان، أوكرانيا، أوزباكستان، أرمينيا، جورجيا)، ومنظمة شنغهاي للتعاون ودول الأسيان (Mardell, 2020).

لكن الحرب الروسية الأوكرانية وإن كانت عززت هذه الشراكة بين البلدين وساهمت في تقليل الاضرار على روسيا جراء العقوبات الغربية، إلا أن تطور الاحداث أبرز أن الصين هي الحلقة الأقوى في هذه الشراكة، فان كانت حصة الصين من تجارة روسيا تطورت من 11% سنة 2013 الى 18% سنة 2021 فإن حصة روسيا بالمقابل من تجارة الصين الخارجية لا تمثل سوى 2% والتي تتركز 70% منها في موارد الطاقة، كما ان انخفاض مبيعات الأسلحة الروسية الى منطقة جنوب شرق آسيا من 1.2 مليار دولار سنة 2014 الى 89 مليون دولار سنة 2021 فتح المجال للشركات الصينية لملا الفراغ (د.م، 2022).

وما يلاحظ من خلال المشاريع المضادة المقترحة أن روسيا اعتمدت سياسة الاختراق لمناطق النفوذ الصيني من خلال شراكة استراتيجية معها على عكس باقي القوى الاقليمية والعالمية التي يظهر أن مشاريعها وسياستها أقرب الى المواجهة والتحدي.

6-الخاتمة:

أبانت الصين في العقدین الأخيرین عن رغبتها المقرونة بقدرتها على أن تحتل مكانة متميزة في السياسة العالمية، وان تجد لنفسها وضعا جيوبوليتيكيا يتناسب مع تضاعف قدراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية. ورغبة الصين في تحقيق مكانة دولية وإقليمية متميزة تترجمه طموحات صناع القرار في الانتشار في المحيط الجغرافي القريب، ثم الانتقال تدريجيا وفق آليات واستراتيجيات متنوعة لتحقيق مكانتها العالمية، عن طريق انتهاز سياسة الباب المفتوح مع توخي الحذر من ردود أفعال منافسيها، بالإضافة إلى بناء شراكات متينة مع أقوى المناطق والتجمعات العالمية.

هذا التحرك الصيني الضخم المصاحب لتزايد قدراتها الاقتصادية يثير مخاوف القوى الكبرى، التي تعي إمكانيات الصين الكبيرة وكيف ساهمت في نجاح استراتيجيتها للتموقع رغم العراقيل الكثيرة التي تواجهها، في هذا الإطار.

تواجه الصين في تحركها العديد من الصعوبات المتعلقة بها كالأمكنات والقدرات خاصة في ميدان الطاقة أو بالأطراف الأخرى التي تتفاعل معها سواء في محيطها الجيوبوليتيكي القريب أو على المستوى العالمي، ونتيجة لذلك يتعين على الصين اعتماد العديد من التدابير أبرزها البحث عن حلفاء موثوقين وأقوياء وتعميق علاقاتها الاقتصادية والسياسية معهم بما يضمن لها دعما في مواجهة ضغوطات المنافسين.

من خلال تتبع الحالة الصينية يتبين أن هذه الأخيرة ونتيجة تجربتها التاريخية وطبيعة العداوات التي تملكها مع جيرانها إما بسبب مطامع جغرافية أو تنافس على النفوذ، فإنها تضطر لتقديم تنازلات والتراجع عن بعض مبادئها من أجل اثبات حسن النية في بناء علاقات متينة مع هذه الدول لضمان بيئة إقليمية ودولية مستقرة.

المراجع باللغة العربية

- البنك الدولي. (2021). الصين. تاريخ الاسترداد 10 06, 2022، من البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/country/china> (vue le:10-02-2019, à 20:55)
- بريجنسكي زيبغنييف. (2008). رقعة الشطرنج الكبرى (المجلد 4). (سليم أبراهام، المترجمون) دمشق: منشورات دار علاء الدين.
- جاسم سلطان. (2013). جيوبوليتيك: عندما تتحدث الجغرافيا. لبنان: تمكين للأبحاث والنشر.
- جنان خليفة يوسف، و فراس عباس هاشم. (23 يوليو، 2022). ركائز الاستراتيجية الصينية وديناميكياتها التفاعلية في منطقة الخليج العربي (الأبعاد، الفرص، التحديات). (المركز الديمقراطي العربي) تاريخ الاسترداد 2022، من <https://democraticac.de/?p=83476>
- جواد العناني. (22 فبراير، 2018). النفط والعوامل المؤثرة على أسواقه في 2018. تاريخ الاسترداد 25 09, 2022، من <https://bit.ly/3ERfksj>
- جون باثو، و آخرون. (2018). التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2017. (عمر سعيد الايوبي، و أيمن سعيد الأيوبي، المترجمون) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- خضر عباس عطوان. (2004). مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية. أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- د.م. (31 08, 2022). منجم طاقة للصين.. كيف استفادت بكين من حرب روسيا على أوكرانيا؟ تم الاسترداد من الجزيرة: <https://bit.ly/3ine3l4>
- دِكْرُ الرحمن. (2019). الهند والصين.. اختبارات القوة. تم الاسترداد من <https://bit.ly/2FHS8zm>
- سليم قسوم. (01 جويلية، 2018). نظريات انتقال القوة والتغير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلمياً؟. (جامعة مستغانم، المحرر) المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 7 (2)، الصفحات 146-156. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/54812>
- سنية الحسيني. (أكتوبر، 2015). سياسة الصين تجاه الأزمة السورية: هل تعكس تحولات استراتيجية في المنطقة؟ المستقبل العربي (440)، الصفحات 41-59.

- عاهد مسلم المشاقبة. (2014). البعد السياسي للعلاقات العربية-الصينية وآفاقها المستقبلية. (الجامعة الاردنية، المحرر) دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، 41(1)، الصفحات 373-393.
- عزت شحرور. (11 ماي، 2017). مبادرة الحزام والطريق: رؤية نقدية. (مركز الجزيرة للدراسات، المحرر) تاريخ الاسترداد 10 13، 2022، من <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/170511122804784.html>
- عمرو عبد العاطي. (2014). أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية . بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- غويتا براكريتي . (29 جويلية، 2017). الهند تواجه «حزام الصين» بممر أفرو . آسيوي مدعوم يابانياً. (الشركة السعودية البريطانية للأبحاث والتسويق، المحرر) الشرق الاوسط(14123).
- كاواشيما شين. (29 04، 2022). الصين والحرب الروسية الأوكرانية.. سياسة "الحبل المشدود" وحسابات المكسب والخسارة. تاريخ الاسترداد 10 12، 2022، من اليابان بالعربي: <https://www.nippon.com/ar/in-depth/a08101/>
- وليد عبد الحي. (11 يوليو، 2013). رؤية استراتيجية: أميركا وأزمة السلطة العالمية، جويلية 2013. (الجزيرة، المحرر) تاريخ الاسترداد 08 25، 2022، من <https://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/07/201371185210579705.html>
- يوسف جنان خليفة، و فراس عباس هاشم. (23 يوليو، 2022). ركائز الاستراتيجية الصينية وديناميكياتها التفاعلية في منطقة الخليج العربي (الأبعاد، الفرص، التحديات)، (برلين: ، 23 يوليو 2022 ، في: . (المركز الديمقراطي العربي، المحرر) تاريخ الاسترداد 10 20، 2022، من المركز الديمقراطي العربي: <https://democraticac.de/?p=83476>

المراجع باللغة الأجنبية

- Camonfour-Jobin, A., Lopez, A., Gayraud, n., & Gaudry, V. (2018). *La Belt and Road initiative: enjeux et défis pour la Chine*. Consulté le 09 22, 2022, sur <https://cqegehiulaval.com/la-belt-and-road-initiative-enjeux-et-defis-pour-la-chine/>

- Cordier-Lallouet, N. (2020, janvier 1). "Quelle stratégie française face à l'expansionnisme chinois ? Consulté le octobre 15, 2022, sur Les Cahiers de la Revue Défense Nationale: <https://www.defnat.com/e-RDN/vue-article-cahier.php?carticle=231&cidcahier=1210>
- Dobbins, J., Scobell, A., Burke, E., Gompert, D., Grossman, D., Heginbotham, E., & Shatz, H. (2017). *Conflict with China Revisited: Prospects, Consequences, and Strategies for Deterrence*. RAND Corporation. Retrieved 09 12, 2022, from <https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE248.html>
- Mardell, J. (2020, May 20). *The BRI in Pakistan: China's flagship economic corridor*. (M. I. Studies, Editor) Retrieved 10 23, 2022, from <https://www.merics.org/en/bri-tracker/the-bri-in-pakistan>
- Ruta, M. (2018, MAY 04). *Three Opportunities and Three Risks of the Belt and Road Initiative*. Retrieved 10 02, 2022, from <https://blogs.worldbank.org/trade/three-opportunities-and-three-risks-belt-and-road-initiative>
- vairon, l. (2011, 2). La pensée stratégique chinoise, quelques pistes de réflexion. *Revue internationale et stratégique*(82), pp. 135-141.